

# سياسات التنمية الاجتماعية الشاملة: المضمون والآليات (تجربة دولة فلسطين)

ورقة بحثية مقدمة في:  
اجتماع فريق الخبراء حول "التنمية الاجتماعية الشاملة في المنطقة العربية"

بيروت 4-5 تشرين الثاني 2014

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا - الإسكوا

إعداد: أيمن فواضلة

# تتكون الورقة البحثية من الأجزاء التالية:

- المقدمة
- المنهجية
- أولاً: الإطار المفاهيمي
- ثانياً: محددات رسم وتنفيذ السياسة الاجتماعية في فلسطين وتحدياتها
- ثالثاً: تطّور مضمون وآليات التخطيط ورسم السياسات الاجتماعية في فلسطين
- رابعاً: نحو سياسات اجتماعية شاملة للأعوام الثلاث القادمة 2014-2016
- خامساً: ملاحظات وتوصيات ختامية
- المصادر والمراجع
- الملاحق

# المقدمة: لماذا السياسات الاجتماعية

أصبحت السياسات الاجتماعية تشكل المحور الأساسي في الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية الشاملة، ليست لإعتبارات إنسانية، ولضرورات مراعاة حقوق الإنسان وقيم المساواة والإنصاف والعدالة الاجتماعية، بل لأنها حاجة اقتصادية وسياسية من أجل النمو الاقتصادي وضمان الاستقرار السياسي وتماسك المجتمع.

وما نشهده في البلدان العربية من ثورات وصراعات أو ما سمّاه البعض "بالربيع العربي" سوى دليل صارخ على فشل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والسياسية والثقافية في تلك البلدان. ونتيجة لفشلها في تبني سياسات اجتماعية شاملة تعزز العدالة الاجتماعية والإنصاف والمساواة، وترسخ مفهوم المواطنة وتؤسس لعقد اجتماعي بين الدولة ومواطنيها.

# المنهجية

لتحقيق الهدف التي تسعى إليه الورقة، اتبعت المنهجية التالية:

أولاً: مراجعة الأدبيات والتقارير الوطنية والإقليمية الصادرة ذات الصلة بموضوع الورقة.

ثانياً: الاطلاع على خطط التنمية الوطنية الفلسطينية والاستراتيجيات الوطنية القطاعية وعبر القطاعية ومراجعتها.

ثالثاً: إجراء مقابلات شخصية مع مجموعة من العاملين الذين شاركوا في عملية إعداد الخطط والاستراتيجيات ورسم السياسات الاجتماعية.

# تطور مفهوم السياسة الاجتماعية

- تعرضت نظرية النمو الاقتصادي التي كانت سائدة خلال عقد الثمانيات من القرن المنصرم العديد من الانتقادات، سيما بعد أن لاحظ اقتصاديو التنمية أن معدلات النمو المرتفعة في بعض الدول النامية، لم تحقق مستويات رفاهية أفضل لغالبية مواطنيها.
- منذ عقد التسعينيات بدأ توجه يبرز نحو ضرورة الموازنة والتكامل بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية، آليات السوق تُنتج وتعمق اللامساواة والفقر والتهميش، وتقضي العديد من المجموعات السكانية والمناطق البعيدة وتحرمها من المشاركة في التنمية والاستفادة من مكاسبها.
- ومع أوائل القرن الحادي والعشرين، ظهر إجماع بأن السياسة الاجتماعية ليس شبكة أمان اجتماعي لتغطية قصور السوق، وإنما تعتبر أداة لبناء دولة قوية، فرسم سياسات اجتماعية ناضجة وتنفيذها يقود البلد إلى تنمية شاملة ومستدامة، توفر الرفاهية لكافة مواطنيها.

## ➡ يتبع ... تطّور مفهوم السياسة الاجتماعية

- وَحَالِيًا، نتجه نحو مفهوم "السياسات الاجتماعية الشاملة"، والشمول يُعبّر عن:

- اتساع الخدمات المقدمة في المجالات والقطاعات المختلفة
- تغطيتها لاحتياجات الفئات السكانية كافة
- التوزيع الجغرافي والمناطق العادل

والمبني على المنهج الحقوقي في الحصول على الخدمات والتنمية، وقائم على المشاركة المجتمعية في صياغة السياسات والبرامج وتنفيذها وتقييمها.

# محددات وتحديات رسم السياسة الاجتماعية الشاملة في فلسطين

أ- استمرار الاحتلال الإسرائيلي وممارساته

ب- انكشاف الاقتصاد الفلسطيني وتبعيته لاقتصاد الاحتلال

ج- معدلات فقر وبطالة مرتفعة

د- بناء مؤسسات الدولة في ظل الاحتلال

هـ- الانقسام السياسي والإداري الداخلي

و- غياب السلطة التشريعية

ز- الاعتماد الكبير على المساعدات الخارجية

ح- التحولات الاجتماعية والتغير الثقافي في المجتمع الفلسطيني

# تطور مضمون وآليات التخطيط ورسم السياسات الاجتماعية في فلسطين

تشكلت السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1994، وهنا، نستثني خطط الطوارئ السنوية، وخطط اعمار قطاع غزة.

بناءً على المراجعة تم تقسيم الفترة الزمنية (1994-2016) إلى ثلاثة مراحل وفقاً للتطور في مضمون السياسات الاجتماعية وآليات صياغتها وتنفيذها وتقييمها، وهي كالتالي:

أ. المرحلة الأولى (1994-2003): أقرب إلى قوائم تسوق للمشاريع

ب. المرحلة الثانية (2004-2007): ربط الإغاثة بالتنمية وتعزيز الصمود والاستقرار

ج. المرحلة الثالثة (2008-2016): التنمية والإصلاح في ظل الاحتلال



# المرحلة الأولى (1994-2003): أقرب إلى قوائم تسوق للمشاريع

- أول وثيقة تحمل اسم خطة (في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية) "خطة التنمية الفلسطينية 1998-2000"، ومن بعدها خطة تنموية وطنية خمسية 1999-2003.
- انطلقت في جوهرها من فلسفة أن النمو الاقتصادي كفيل بتحقيق التنمية،
- جملة المشاريع غير متناسقة فيما بينها، دون أن ترتبط بإطار تنموي يحمل رؤية اقتصادية واجتماعية شاملة،
- مشاركة ضعيفة في عملية التخطيط ورسم السياسات،
- افتقدت إلى أهداف محددة قابلة للقياس، وآليات لتنفيذها، ومتابعتها وتقييمها، وقياس أثرها على المجتمع،
- لا يمكن وصف الخطتين في هذه المرحلة بالشمولية، ولا تشير إلى الفئات السكانية والمناطق المهمشة،

## المرحلة الثانية (2004-2007): ربط الإغاثة بالتنمية وتعزيز الصمود والاستقرار

- تضمنت هذه المرحلة خطة التنمية متوسطة المدى 2005-2007، 2006-2008،
- أنطلقت الرؤى التنموية للخطط من الإطار التنموي والرؤية بعيد الأمد للخطط التي سبقتها،
- استندت إلى فلسفة زيادة النمو الاقتصادي بما يكفل تحسين معدل الدخل القومي ودخل الفرد، وركزت على مفهوم التنمية البشرية المستدامة،
- توفير الخدمات والحماية الاجتماعية للفئات السكانية لا سيما المهمشة منها، مع تناول البعد المكاني والجغرافي في برامجها واستثماراتها التنموية،
- تبلورت بتوسيع مشاركة شركاء التنمية في فلسطين،
- لم تنطلق من مفاهيم العدالة الاجتماعية والحق في التنمية وحقوق الإنسان وقيم المواطنة وترسيخ العقد الاجتماعي،

# المرحلة الثالثة (2008-2016): التنمية والإصلاح في ظل الاحتلال

شكلت هذه المرحلة بداية جديدة ونوعية في حيث تطّور آليات التخطيط التنموي ورسم السياسات الاجتماعية في فلسطين ومضامينها، إذ تعتبر انطلاقة لعملية تخطيط تنموي شاملة، بنيت على أجندة سياسات وطنية قطاعية في إطار إنفاق متوسط الأمد لثلاث سنوات.

وهي تتضمن ثلاث خطط تنموية وطنية، وهي:

**خطة الإصلاح والتنمية 2008-2010**  
"بناء الدولة الفلسطينية على طريق السلم والازدهار"

**خطة التنمية الوطنية 2011-2013**  
"إقامة الدولة وبناء المستقبل"

**خطة التنمية الوطنية 2014-2016**  
"من بناء الدولة إلى السيادة"

# ملاح التطور في آليات ومضامين رسَم السياسات الاجتماعية 2008-2016

المضامين	الآليات
<p>❖ تحول مضمون السياسات من النظرة الاقتصادية الصرفة إلى تبني سياسة اجتماعية تركز على آليات إعادة التوزيع وزيادة الاستثمار في القطاعات الاجتماعية في إطار الاستثمار في الرأسمال البشري الفلسطيني،</p> <p>❖ استندت إلى فلسفة العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان وقيم المساواة والإنصاف وتعزيز الإدماج الاجتماعي لكافة الفئات السكانية لا سيما قضايا النوع الاجتماعي والشباب، التي ترسخ أسس لعقد الاجتماعي بين الحكومة ومواطنيها،</p> <p>❖ تحسين نوعية الخدمات العامة واستدامتها وضمان الفرص المتساوية للجميع للوصول إليها،</p> <p>❖ التخفيف من الفجوة التنموية والتباين القائم في المجتمع بسبب الاختلاف في الجنس أو السن أو التجمع السكاني،</p> <p>❖ التركيز على الفئات والمناطق الأكثر تهميشاً،</p> <p>❖ التركيز على ضمان المشاركة الكاملة والفاعلة للمرأة والشباب في اتخاذ القرارات ودفع عجلة الاقتصاد وإنجاز مبادرات التنمية الوطنية والاستفادة من عوائدها،</p> <p>❖ تبني النهج الحقوقي في تقديم الخدمات العامة للمواطنين،</p>	<p>❖ تكامل عمليات التخطيط وإعداد الموازنات على المدى المتوسط استناداً إلى مفهوم "إطار الإنفاق متوسط المدى"، والتوجه نحو الانتقال من موازنة البنود إلى موازنة البرامج والأداء،</p> <p>❖ ترتيبات مؤسسية لإدارة عملية التخطيط ورسم السياسات، (لجنة وزارية برئاسة رئيس الوزراء، للإشراف على الإطار العام، الفريق التنسيق الوطني، فرق وطنية للاستراتيجيات، ...)، وأدلة إجراءات،</p> <p>❖ أجندة سياسات وطنية قطاعية، تحدد ملاح الجهود التنموية،</p> <p>❖ رؤية تنموية طويلة الأمد، تنبثق عنها وأهداف وسياسات قصيرة المدى لثلاث سنوات،</p> <p>❖ إطار للمتابعة والتقييم للسياسات على الصعيد الوطني والقطاعي،</p> <p>❖ توسيع قاعدة المشاركة في إعدادها من كافة شركاء التنمية، وبناءها على 23 استراتيجية قطاعية وعبر قطاعية، كاستراتيجية وطنية شاملة بمشاركة كافة مكونات المجتمع وتوافقها (باستثناء خطة الإصلاح والتنمية التي اتسمت بضعف المشاركة، واعتبارها استراتيجية حكومية)،</p> <p>❖ نحو بناء نظام متكامل لإعداد السياسات والخطط والموازنات،</p>

# خطة التنمية الوطنية 2014-2016

انطلقت عملية بناء أجندة السياسات الوطنية من ستة توجهات سياساتية عامة، وعلى الاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية الـ 23، التي تنضوي تحت أربع قطاعات وطنية رئيسية:



انطلقت الخطة في إعدادها من مجموعة من المبادئ والتوجهات  
السياساتية العامة، بقرار من مجلس الوزراء، وهي:

أولاً: تعزيز الملكية الوطنية للخطة

ثانياً: المشاركة الواسعة والناجعة على كافة المستويات

ثالثاً: إطار التخطيط وإعداد الموازنة موجه نحو تحقيق النتائج

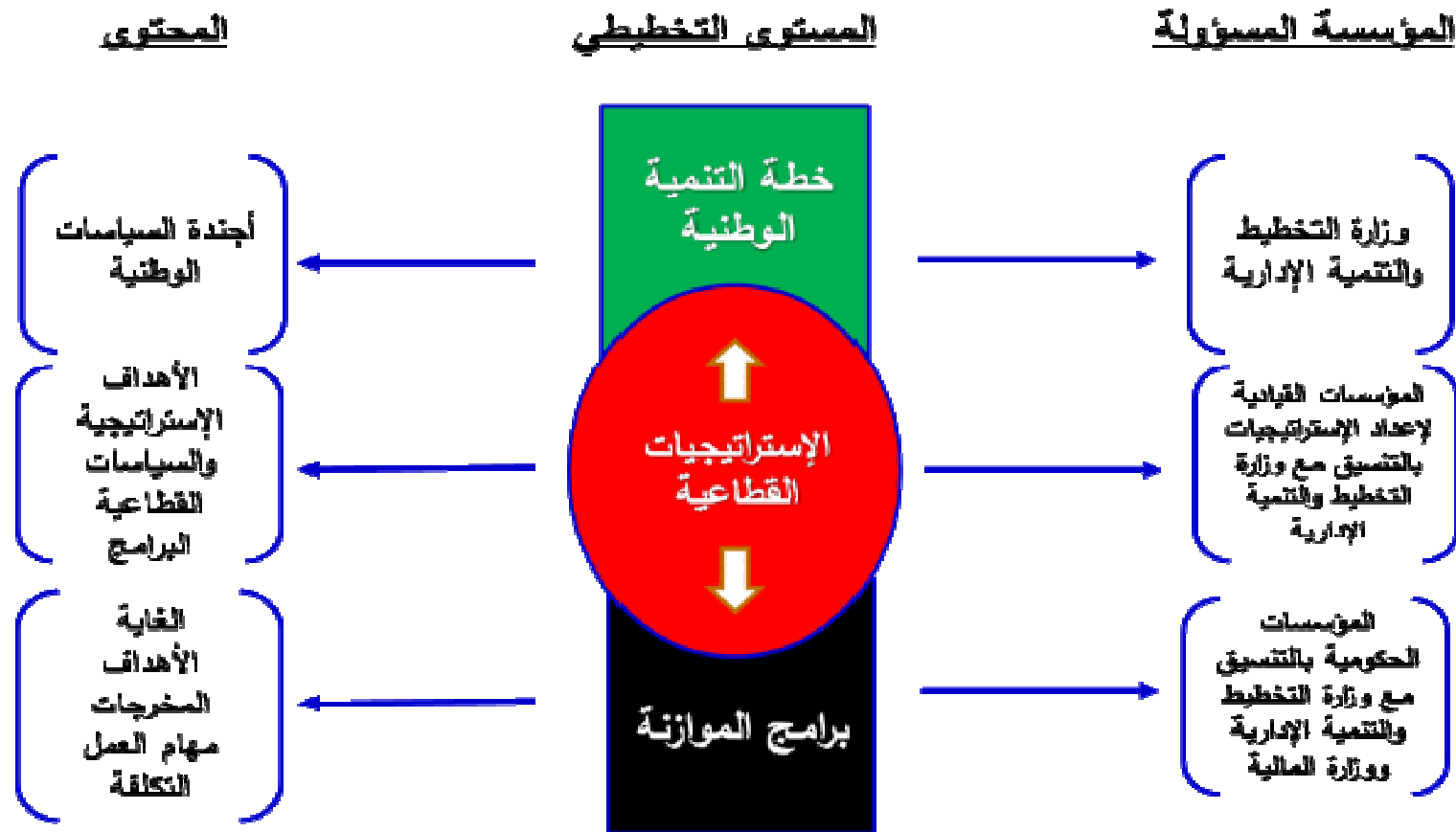
رابعاً: الواقعية والقابلية للتحقيق

خامساً: مأسسة الجهد التخطيطي وترسيخ المساءلة والشفافية

سادساً: الاستجابة لقضايا النوع الاجتماعي

سابعاً: احترام حقوق الإنسان

# نسعى إلى بناء نظام متكامل لإعداد السياسات والخطط والموازنة والترتيبات المؤسسية الخاصة به



# الأهداف الإستراتيجية لقطاع الحماية والتنمية الاجتماعية:

1. نظام وطني للحماية الاجتماعية مبني على الحقوق، ومراعٍ للنوع الاجتماعي، أكثر شموليةً وتكاملاً واستدامةً للحد من الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي.
2. نظام تعليمي تربوي، وتعليم عالٍ ومهني وتقني، يضمن تعليمًا ذا جودة عالية للجميع دون تمييز، مرتبط مع احتياجات السوق والمجتمع ومواكب للتطور العلمي والمعرفي العالمي.
3. نظام صحي أكثر تكاملاً يقدم خدمات الصحة العامة والرعاية الصحية ذات الجودة العالية للجميع بمساواة وعدالة.
4. فضاءات ثقافية متوفرة أكثر لكافة الفلسطينيين، تعزز ثقافة وطنية تتميز بالتعددية والانفتاح والإبداع، وتنبذ كافة أشكال التمييز، وتصون الموروث الثقافي وتجده.
5. الشباب والشابات الفلسطينيون أكثر مشاركة في سوق العمل والحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية والرياضية ويساهمون في العملية التنموية بفاعلية أعظم.
6. امرأة فلسطينية متمكنة تتمتع بحماية أكثر، وبمشاركة أوسع في سوق العمل والحياة العامة، وتصل إلى جميع الخدمات الأساسية بطريقة أسهل، ولها الفرص نفسها دون تمييز.



# نحو سياسات وبرامج اجتماعية شاملة للأعوام الثلاث القادمة 2016-2014

➤ تتجه خطط التنمية الوطنية الفلسطينية بالتدرج نحو تبني سياسات اجتماعية شاملة، وتوج هذا النهج في خطة التنمية الأخيرة 2016-2014، وسنحاول هنا تسليط الضوء عليها

## أ. قطاع الحماية الاجتماعية:

- انظمة متكاملة للحماية الاجتماعية أكثر شمولاً واستدامة، تستهدف كافة الفئات السكانية
- تقديم الخدمات على أساس الحق في الحصول عليها
- جسر الفجوة التنموية بين المناطق
- إشراكهم بالتخطيط ورسم البرامج وتعزيز اللامركزية
- خدمات صحية (التأمين الصحي)، والتعليم المجاني الأساسي والثانوي
- البدء بتصميم بطاقة "الأشخاص ذوي الإعاقة"، التي تضم جملة من الخدمات التأهيلية والعلاجية والاجتماعية والإعفاءات
- سياسة تطوير نظام ضمان اجتماعي تكافلي شمولي إلزامي، يتدرج في الشمول والتغطية والتوسع في الخدمات المقدمة، يستهدف العاملين في القطاع الخاص

## ب. قطاع التعليم:

- ضمان فرص الالتحاق بالأمن والعدل للجميع، كحق إنسان (مجانية التعليم الأساسي والثانوي-إلزامي-) لكلا الجنسين وذوي الاحتياجات الخاصة
- تطوير البنية وبناء المدارس لا سيما في المناطق المهمشة والبعيدة
- توسيع الالتحاق ليشمل برامج التعليم المبكر والتعليم ما قبل المدرسي، كمستوى جديد من التعليم في المدارس الحكومية
- تحسين نوعي التعليم، من خلال تطوير المناهج وتأهيل وتدريب المعلمين
- تطوير التعليم المهني والتقني، والعالي وربطه باحتياجات السوق والمجتمع
- توفير المنح الداخلية والخارجية للتعليم العالي، وبرنامج صندوق إقراض الطالب المحتاج

### ج. قطاع الصحة:

- ضمان توفير خدمات صحية شاملة ومتكاملة للجميع، وتحسين إمكانية الوصول إليها وبجودة عالية كحق أنساني لكافة الفئات السكانية والمناطق
- تطوير البنية التحتية للمستشفيات والمراكز الصحية وتحديثها، وتطوير قدرات الكوادر الطبية العاملة فيها
- تعزيز برامج الكشف المبكر، وتعزيز الرعاية الصحية الوقائية ورفع الوعي المجتمعي حول أنماط الحياة الصحية والسلوكيات الصحية للمجتمع
- تطوير خدمات الرعاية الصحية الأولية والعامة، لا سيما خدمات رعاية الأم والطفل، وخدمات الصحة الإنجابية، لا سيما الرعاية الصحية للنساء بعد الولادة، والاهتمام بصحة الشباب وكبار السن
- سياسة العيادات الصحية المتنقلة التي تصل لكافة المناطق لا سيما المهمشة والفقيرة (لا سيما المناطق المغلقة نتيجة ممارسات الاحتلال)
- سياسة تدعيم الطحين وأيدنة ملح الطعام، وتدعيم الحليب والبسكويت المخصص لطلبة المدارس، ومراقبة المعادن والفيتامينات في الأغذية
- سياسة التحويلات الطبية وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص لتلقي الخدمات الطبية الثالئية والغير متوفرة في المؤسسات الصحية الحكومية
- ضمان الاستمرار في سياسة توفير الخدمات الصحية المجانية (بما فيها التّطعيم) لكافة الأطفال دون الثلاثة سنوات
- توفير التأمين الصحي المجاني للأسر الفقيرة، و أسر العاطلين عن العمل، كما تم الانتهاء من مشروع قانون التأمين الصحي الإلزامي، الذي ما زال محل جدل ونقاش ولم يتم إقراره حتى اللحظة.

### د. قطاع الثقافة والتراث:

- النهوض بقطاع الثقافة الفلسطيني وحماية الموروث الثقافي وصونه وتجديده
- سياساتها لتعميق الوعي الثقافي الإنساني المتعدد والمنفتح والإيجابي تجاه قضايا النوع الاجتماعي، وتعزيزه من خلال تنشيط نطاق الفعاليات الفنية، وتوسيعه وضمان مشاركة كافة فئات وأطياف المجتمع ولا سيما في المناطق المهمشة
- توفير سبل الدعم الممكنة من أجل بناء المراكز والمرافق الثقافية وترميمها وتوفير بنيتها التحتية في كافة المناطق الفلسطينية، وبشكل خاص في المناطق المهمشة والقدس الشرقية، وتوفير الدعم المالي واللوجستي لها
- صندوق التنمية الثقافية بالاستناد لقرار مجلس الوزراء وقانون ينظم عمله ودوره، والذي يهدف إلى دعم البنية التحتية لقطاع الثقافة والمشاريع والمبادرات والنشاطات الثقافية والفنية والأدبية للأفراد والمؤسسات

#### هـ. قطاع الشباب والرياضة (عبر قطاعية)

- إتاحة مزيد من الفرص أمام الشباب من كلا الجنسين للحصول على خدمات الصحة والتعليم والتعليم المهني والتقني والتعليم العالي، ومواءمة مخرجاته مع سوق العمل للحد من البطالة والفقر بين فئة الشباب وتعزيز مشاركتهم في العملية التنموية والاستفادة من عوائدها
- تعزيز مشاركتهم السياسية والمجتمعية وتوسعها، وترسخ قيم ومبادئ المواطنة والانتماء، خاصة في القدس الشرقية، إضافة إلى تقوية التواصل بين الشباب الفلسطيني في الداخل والخارج
- تعزيز قيمة العمل التطوعي وروح المبادرة وترسيخها لدى الشباب والنساء من أجل النهوض بواقعهم لا سيما في الريف والمخيمات والمناطق المهمشة
- مراجعة وسن القوانين والتشريعات وتطوير البيئة القانونية الضامنة والمحفزة لمشاركة الشباب، بما فيها البيئة المحفزة لتطور الرياضة الفلسطينية
- توفير المرافق والبنية التحتية والمؤسساتية المواتية لاحتياجات الشباب والرياضة مع ضرورة مراعاتها لاحتياجات النساء والأشخاص ذوي الإعاقة
- تشكيل الفرق الرياضية وتطويرها بما يتيح لها المنافسة محلياً وعالمياً، وتوسيع قاعدة المشاركة والممارسة الرياضية كسلوك واهتمام مجتمعي يضم كل فئات المجتمع

#### و. قطاع تمكين المرأة (عبر قطاعية)

- ترسيخ أسس المساواة والعدالة بين الجنسين من خلال تضمين قضايا النوع الاجتماعي في السياسات الوطنية والقطاعية وفي البرامج والموازنات العامة، وتعزيز آليات المساءلة والرقابة المبنية على أساس النوع الاجتماعي
- مراجعة القوانين والتشريعات والأنظمة النافذة، والتأكد من مراعاتها لحقوق المرأة، وتسهيل وصولها للعدالة وحصولها على حقوقها، لا سيما النساء الأكثر عرضة للتهميش في المناطق الريفية والمخيمات وفي المناطق المحاذية للجدار وفي القدس الشرقية وقطاع غزة
- العمل على حمايتها من كافة أشكال العنف، سيما حماية النساء من قمع الاحتلال وممارساته، خاصة الأسيرات في سجون الاحتلال
- توفير وتطوير مراكز للإيواء وحماية النساء المعنفات

# ملاحظات وتوصيات ختامية

سنقدم ملخصاً للملاحظات والتوصيات في إطار أربعة محاور، وهي:

## أولاً: العملية التخطيطية والبنى المؤسسية

1. مأسسة وترشيد الجهد التخطيطي (النظام والمنظومة)
2. تعزيز دور وزارة التخطيط وتفعيله وضمانه في تناسق وتكامل السياسات
3. تعزيز الذاكرة المؤسسية
4. تكامل وتعزيز التنسيق بين العاملين في إدارة وإعداد الخطط والسياسات
5. مأسسة دور الفرق الوطنية، وتطوير عملها وقدراتها
6. دمج عملية التخطيط المكاني في عملية إعداد الخطط والسياسات
7. وضع أجندة وطنية للتنمية طويلة الأمد (10 سنوات)، وأهداف وسياسات قصيرة الأمد (3 سنوات) مرتبطة باتفاق متوسط المدى، ينبثق عنها خطط وموازنات سنوية

## ثانياً: آليات الإعداد والتنفيذ والتقييم والتقويم للسياسة

1. تفعيل دور المجلس التشريعي في تطوير وإقرار أجندة السياسات الوطنية وموازناتها، ورقابة تنفيذها
2. الإشكالية في تنفيذ السياسات، ضعف في ترجمة السياسات إلى أدوات وأنشطة على الأرض من خلال خطط تنفيذية ضمن برامج الموازنة
3. اقتصر دور الفريق الوطنية للإستراتيجيات على التخطيط ولم يستمر لعملية التنفيذ والمتابعة والتقييم
4. تطوير قدرات العاملين في التخطيط ورسم السياسات، استراتيجية وطنية لتدريب كافة العاملين والشركاء
5. تطوير قواعد بيانات المشاريع والمؤشرات، والاعتماد على الأدلة في تطوير السياسات
6. تعزيز التكامل والاتساق بين أجندة السياسات والخطة الوطنية والاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية وبرامج الموازنات، من أسفل إلى أعلى وبالعكس
7. تطبيق "سياسة البوابة الموحدة" للتمويل وإدارة المساعدات الخارجية، وتطوير آليات لإختيار المشاريع التطويرية

## ثالثاً: المشاركة المجتمعية

1. لا يوجد استراتيجية موحدة وهياكل مؤسسية للحوار والمشاورات مع الشركاء، وغياب المجلس التشريعي
2. نجاح رسم وتنفيذ وتقييم السياسات الاجتماعية على المستوى الوطني والقطاعي مرهون بمستوى شمولية السياسة وتكاملها بالتنسيق والشراكة الكاملة مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والشركاء الدوليين
3. لا بد من توسيع قاعدة الشراكة المجتمعية في العملية التنموية وإعادة بناء الثقة بين المواطنين بكافة فئاتهم، فهي ضرورة ملحة لبنا عقد اجتماعي جديد
4. مأسسة نهج الشراكة والحوار الاجتماعي على كافة المستويات، والحد من المركزية وإطلاق العنان للشركات المجتمعية
5. ضعف عملية مشاركة تمثيل المجتمع المدني (شبكة المنظمات الأهلية) والقطاع الخاص (المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص)
6. تفعيل دور الإعلام بأنواعه كآلية مهمة لتعزيز لغة الحوار والمشاركة المجتمعية
7. تقوية الإرادة الفردية والجمعية في جدوى التخطيط والعمل التنموي في الحالة الفلسطينية، وتعزيز قيم وثقافة العمل بروح الفريق من أجل تكامل الجهود وتكاتف الأدوار والمسؤوليات نحو تحقيق الأهداف العامة

## رابعاً: مضمون السياسة الاجتماعية

1. شهدت السياسات الاجتماعية نزوحاً نسبياً مقارنة بالتي سبقتها من حيث محتواها وتقدماً في مدى شموليتها وتكاملها، لكنها بحاجة لمزيد من الجهد لتعزيز تكاملها وتناغمها وانسجامها مع السياسات القطاعات الوطنية والفرعية الأخرى
2. تعزيز دمج قضايا السكان من خلال تطوير إطار سياساتي وطني للسياسات السكانية
3. تطوير سياسات وطنية وقطاعية صديقة للفقراء والفئات المهمشة ، مع تطوير إطار استراتيجي سياساتي لمكافحة الفقر
4. تطوير النهج الحقوقي في الحصول على الخدمات من خلال تطوير القوانين والأنظمة والأدلة والتدرج في التطبيق
5. تقوية جانب تحليل الفجوات التنموية بين المناطق والنوع الاجتماعي وتنفيذ وقياس أثر السياسات لتقليصها
6. ضمان تنفيذ السياسات عبر القطاعية من خلال الاستراتيجيات الوطنية كافة
7. لا بد من المحافظة على سياسات الاستهداف مقابل سياسات الشمول جسر الفجوات وتعزيز صمود المواطنين
8. لا يمكن الفصل بين ما هو سياسي وتنموي، لا سيما في الحالة الفلسطينية المعقدة (الواقعة تحت سيطرة الاحتلال)، وأن لا يغلب القرار السياسي على القرار التنموي، بل أن يتم توسع الخيارات السياسية وتطوير مضمونها باتجاه سياسات تنموية تحررية، وبناء اقتصاد مقاوم يعزز قدرات المواطنين ويحقق الاعتماد على الذات.
9. نعتقد بأننا في ظل المتغيرات الوطنية والدولية بأننا أحوج ما نكون في الوقت الحالي إلى سياسات وبرامج اجتماعية شاملة، ومتكاملة لا تجتزء الحلول للمشاكل والتحديات التنموية التي تواجه المجتمع، تنطلق من المنهج الحقوقي في التنمية، وتقديم الخدمات كمنظومة شاملة ومتكاملة، تجسر الفجوات التنموية بين المناطق والفئات السكانية في المجتمع الفلسطيني.

مع جزیل الشکر لاستماعکم ،،،

